التناسق بين العمل الإنسانيّ والتنمويّ في قطاع التعليم: العمل معًا في سياق الأزمات

أصدرت الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني)، انشغالًا منها بضمان تمتّع الأفراد جميعهم بالحقّ في تعليم جيّد، آمن، ملائم، منصف، ورقةَ معلومات أساسيّة بعنوان "التناسق بين العمل الإنسانيّ والتنمويّ في قطاع التعليم: العمل معًا في سياق الأزمات". وقد جاء هذا التقرير لرسم خريطة طريق تؤمّن مسار التعليم في ظروف الأزمات، وتضمن تَعلّم الجميع.

على المستوى الاستراتيجيّ، أكّد التقرير ضرورة الدمج بين العمل الإنسانيّ، والتنمويّ في قطاع التعليم لتقليل الاحتياجات الإنسانيّة، والمخاطر، والضعف، ما يوجب توحيد جهود الجهات الفاعلة الإنسانيّة، والإنمائيّة في حالات الأزمات. ورأى أنّ تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة، والتخطيط المشترك ووضع البرامج، وتطوير رؤية جماعيّة لأنظمة التعليم المتمتّعة بالمرونة، وبالقدرة على التأقلم كفيل بمواجهة الأزمات، والتخفيف من آثارها.

قدّم تقرير الآيني شروطًا لإضفاء الطابع الواقعيّ على عمل الجهات الإنسانيّة، والإنمائيّة في قطاع التعليم. من ضمنها: قابليّة النتائج الجماعيّة للقياس، أي تحديد النتيجة التي ستعمل جميع الجهات الفاعلة على تحقيقها. وميزة النسبيّة، وتتمثّل في الاعتراف بقدرة وخبرة فرد، أو مجموعة، أو مؤسّسة على تلبية الاحتياجات، والمساهمة في الحدّ من المخاطر والضعف مقارنةً بقدرة جهة فاعلة أخرى. والإطار الزمنيّ متعدّد السنوات، ويشمل التحليل، ووضع الاستراتيجيّات، والتخطيط، والتمويل للعمليّات التي تبنى على مدى عدّة سنوات لتحقيق الأهداف محدّدة السياق، وأخيرًا الاستمرار في تقديم خدمات التعليم في حالات الطوارئ الممتدّة، والعمل على التعافي المبكّر.

ترى الآيني أنّه على الرغم من التزام الدول الأعضاء في قمّة الأمم المتّحدة لعام 2015 رسميًّا بخطّة التنمية المستديمة لعام 2030، فإنّ المجتمع الدوليّ يخذل ملايين الأطفال والشباب الذين يعيشون في ظروف الأزمات والصراعات، حتّى قبل تفشّي جائحة كوفيد-19، إذ إنّه ثمّة ما يقدّر بنحو 75 مليون طفل وشابّ خارج المدرسة بسبب الصراعات أو الأزمات، ويحتمل ألّا يعود ملايين الطلّاب إلى مدارسهم نتيجةً لهذه الجائحة، ما يفرض توفير وسائل تعليميّة بديلة لمن يريد منهم استكمال دراسته.

تصنف الآيني العوائق التي تحدّ من تناسق العمل الإنسانيّ والتنمويّ في قطاع التعليم إلى ثلاثة أصناف: الأوّل يتعلّق بالأعراف حيث يمثّل تحقيق التوازن بين المتطلّبات الإنسانيّة والتنمويّة تحدّيًا، لا سيّما خلال النزاعات. والثاني يتجلّى في القدرات حيث نجد أنّه دون وجود روابط هيكليّة لتوحيد هيئات التنسيق الإنمائيّة والإنسانيّة معًا، سيكون التنسيق مفكّكًا، فضلًا عن تباين القدرات المحلّيّة التي تدعم التعليم في الأزمات، ومن أجل ذلك، تحتاج دعمًا إضافيًّا. أمّا بخصوص الصنف الثالث المرتبط بالعمليّات، فيتجلّى في فصل الأطر الزمنيّة المختلفة للاستجابة بين التخطيط والعمل الإنسانيّ، وعمل العديد من طبقات التخطيط التربويّ المختلفة، ما يعني البرمجة بشكل مستقلّ، وغياب الاتّصال المنهجيّ بين أقسام العمل الإنمائيّ، وأقسام العمل الإنسانيّ في المؤسّسة نفسها، أو بين المؤسّسات المختلفة.

وأوصت الآيني في نهاية التقرير بضرورة استعمال أُطر عمل، ومعايير موحّدة لتحديد أولويّات الالتزامات الإنسانيّة والإنمائيّة، والجمع بين أنظمة تنسيق التعليم الإنسانيّ والتنمويّ، والاستثمار في تعزيز القدرات للتصدّي للأزمة، وبناء القدرة المزدوجة حتّى يكون لدى عدد أكبر من ناشطي التعليم فهم شامل للقطاع، وضمن ذلك عمليّات التطوير، والعمليّات الإنسانيّة الرئيسة، والتأكّد من أنّ خطط الخدمات التنمويّة الوطنيّة تلبّي احتياجات الأطفال والشباب في سياق الأزمات، ودمج مناهج الحدّ من مخاطر الكوارث، والتعليم في حالات الطوارئ ضمن أنظمة التعليم الوطنيّة لتكون جاهزةً للاستجابة لاحتياجات الأطفال والشباب في الأزمات.

الشبكة العالمية لوكالات
التعليم في حالات الطوارئ